Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الدين الخارجي في العراق و سبل معالجته للمدة (2004-2020)

أ.م.د عباس لفتة عصفور — **سندس ماهر محسن**

Assi.prof.Dr:Abbas Lafta Asfour — Sondos Maher Mohsen

Abbasa.shomay@uokufa.edu.iq

Sundosm.altmeme@student.uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة \كلية الادارة ولاقتصاد — **جامعة الكوفة \ كلية الادارة ولاقتصاد**

المستخلص

يركز البحث على تحليل الدين الخارجي في العراق لانه احد مصادر تمويل العجز الذي يحصل في الموازنة العامة للدولة ،والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد العراقي وتأثير فيه، وان الاقتصاد العراقي حصلت فيه عجز الموازنة العامة نتيجة زيادة النفقات العامة من ناحية وانخفاض الايرادات العامة من ناحية اخرى ،وتتم تغطية هذا العجز عن طريق قيام الدولة بالاقتراض الخارجي .

وان الاستمرار في الاقتراض بشكل مفرط أو كبير يؤدي الى زيادة حجم الدين العام الى المستوى الذي يفوق قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين ،وهذا بدوره ينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد المحلي ويؤدي الى شل جهود التنمية الاقتصادية وما يترتب عليها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وتزايد حجم الاموال المخصصة لسداد اعباء خدمة الدين العام بدلا من استخدامها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

Abstract

The research focuses on the analysis of public debt (internal-external) in Iraq because it is one of the sources of financing the deficit that occurs in the public budget for the state, which in turn affects the Iraqi economy .

And that the Iraqi economy has a general budget deficit as a result of the increase in public expenditures on the one hand and the decrease in public revenues on the other hand, this deficit is covered by the state borrowing whether it is an external debt.

Continuing to borrow excessirely or significantly leads to an increase in the size of the public debt to a level that exceeds the state`s ability to fulfillits financial obligations towards creditors, this in turn reflects negatirely on the local economy and paralyzes economic development efforts and the resulting economic and social repercussions, and the increase in the volume of funds allocated to pay the burdens of servicing the public debt instead of using them to finance economic development plans.

المقدمة

يعد الدين العام واحد من اخطر المشاكل التي تواجه جميع اقتصاديات المتقدمة والنامية، وهو يعد المصدر الرئيسي لتمويل العجز الذي يحصل في الموازنة العامة ،وهو احد ادوات السياسة المالية الأدارة الاقتصاد المحلي .

وان الدين العام يكون ايجابي في حالة استخدامه في تمويل الانفاق الاستثماري الذي يعني زيادة الطاقات الانتاجية في المجتمع والتي تؤدي الى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي للبلد ، أو يستخدم في تمويل الانفاق الاستهلاكي الذي لا يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية في هذه الحالة يكون سلبي على المجتمع ، وكانت الحكومة العراقية تمول الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير وترك الانفاق الاستثماري .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أهمية البحث

ان ظاهرة الدين العام كانت لها أهمية كبيرة في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية نتيجة تاثيره المباشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد من ناحية ،وعلى مستوى المعيشة الافراد المجتمع ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة من ناحية اخرى .

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكون في ان العراق يعد واحد من البلدان التي تعاني من تفاقم الدين العام لاسيما الخارجي منه نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية فيه ،وطبيعة الاقتصاد العراقي ريعي يتعرض باستمرار للصدمات الاقتصادية المختلفة ولاسيما النفطية ،لهذا يمكن طرح التساؤل فيما اذا كان العراق قادر على تخفيض مؤشرات الدين الخارجي وبالشكل الذي يجعله في الوضع الامن وكيفية التخلص من هذه الديون التي يعاني منها .

فرضية البحث

تنطلق الفرضية البحث على ان العراق يستطيع التخلص من الديون او تخفيضها من خلال قيامه بأتباع الإجراءات والسياسات من اجل الإصلاح الاقتصادي بشكل عام وتخفيض هذه الديون بشكل خاص .

هدف البحث

1- دراسة الأسس النظرية للدين الخارجي

2- دراسة وتحليل هيكل الدين الخارجي في العراق

3- الوصول إلى سبل معالجات لمشكلة الدين الخارجي

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على الأسس النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية عن طريق التحليل بيانات الدين الخارجي في العراق .

المبحث الأول : الأطار النظري والمفاهيمي للدين

المطلب الأول : مفهوم الدين الخارجي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يعرف الدين العام بأنه دين سيادي لكون الاموال تقترضها الدولة من المؤسسات والأفراد لغرض مواجهة الحالات الطارئة التي تتعرض لها أو لتمويل المشروعات التنمية الاقتصادية أو تحقيق أهداف اقتصادية عند عجز ايراداتها في تغطية نفقاتها وتكون هذه الديون على شكل سندات غير قابلة للتداول أو سندات قابلة للتداول حيث تقوم الدولة بطرح السندات بعملتها المحلية وفي اغلب الأحيان تكون موجهة نحو المستثمرين المحلين في هذه الحالة يكون الدين هو دين حكومي محلي أما أذا كانت السندات نحو المستثمرين في الخارج سوف يكون الدين خارجي . [1]

وقد عرفه اخرون بأنه مبلغ من المال نقدي الذي تقترضه الدولة أو أحد الأشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة ،أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى ، بموجب أتفاق يستند في أساس مشروعية إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنة وفقا لشروط الاتفاق . [2]

والديون الخارجية تعرف بأنها المبالغ التي يقترضها الاقتصاد الحكومي ما وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق تصدير السلع والخدمات أليها أو عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر ويكون الدفع إما عن طريق الهيئات المستقلة ولأفراد والمؤسسات الخاصة أو الهيئات الرسمية المتفرغة عنها أو عن طريق الحكومة الوطنية طالما أن هذه الحكومات أو الهيئات تكون ضامنة لالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة . [3]

المطلب الثاني : مكونات الدين الخارجي

ويمكن تقسيم الديون الخارجية كما يلي :

1- حسب فترة السداد الزمنية :

أ- ديون قصيرة الأجل : وهي تلجأ أليها الحكومة في حال عدم الحصول على قروض طويلة الأجل وهي واجب سدادها خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة او اقل وذات تكاليف عالية .

1-http://www.arabictrader.com\ar\news\economy

[2]- محمد حسن القاضي، الادارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014، ص119

[3]- حمزة الطايبي ، اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص56

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ب- ديون طويلة الأجل : وهي تكون ذات تكاليف منخفضة وأكثر تسهيل وواجب سدادها في مدة قد تزيد عن عشر سنوات .

ج- ديون متوسطة الأجل : وهي الديون التي تكون مدة سدادها أطول من الديون القصيرة وتكون بين السنة والخمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات [1]

2- ديون حسب شروط تقديمها : [2]

أ- القروض الميسرة تكون ذات معدل فائدة منخفض وذات مدة سداد طويلة

ب- القروض الصعبة تتميز بانخفاض فترة الاستحقاق ومدة السماح وارتفاع سعر الفائدة عليها.

3- ديون حسب طبيعة الاستخدام :

أ- قروض خارجية لأغراض الاقتصادية تستخدم في عملية التنمية

ب- قروض خارجية الأغراض العسكرية حيث تكون هذه القروض ليس لها مردود اقتصادي وغير منتجة [3]

ت- قروض الأغراض الاستهلاك هذه القروض تكون نقدية او عينة تستخدم لمواجهة الطلب الاستهلاكي

4- ديون حسب الجهة المصدرة لها : [4]

ديون رسمية وهي التي تقوم الحكومة والمؤسسة المالية الدولية والإقليمية بتقديمها وتتميز بانخفاض الفائدة عليها ووجود مساحات كبيرة وتتميز بطول مدة القرض هناك قروض ثنائية تكون بين دولتين وتقوم حسب الشروط وقروض متعددة الإطراف التي تقوم بتقديمها منظمات إقليمية أو دولية وهناك قروض المصدرين وهي تكون نوع من التسهيلات تقدم من اجل تشجيع الصادرات وهناك قروض خاصة التي يقوم بتقديمها المصارف التجارية الأجنبية وبشروط قاسية تتميز بالارتفاع سعر الفائدة وانخفاض فترة السماح وانخفاض مدة القرض وهناك قروض

[1]- عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي مدخل حديث ، ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012، ص21

[2]- اكبر عمر محي الدين الجباري ،مشكلة التمويل الخارجي للدول النامية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2009 ، ص13

[3]- منال جابر مرسي محمد ، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية ، مجلة كلية السياسة ولاقتصاد ، كلية التجارة ،جامعة سوهاج ،العدد8 ، 2020 ،ص80

[4]- حنان شاهين حسين الزوبعي، فاعلية السياسة المالية في معالجة المديونية الخارجية في دول عربية مختارة في ظل المتغيرات المعاصرة للمدة(1990-2006)، رسالة ماجستير، كلية الادارة ولاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2009، ص 40

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المصدرين الخاصة تقوم بتقديمها كبار المصدرين والشركات لتسهيل السلع والخدمات للدول المدينة وهي لا تزيد عن خمس سنوات وبشرط تقوم الحكومة بضمانها وتكون الفائدة عليها محددة بالأسعار السائدة في أسواق المال .

المبحث الثاني : تحليل المديونية الخارجية في العراق (2004-2020)

العراق يعد اقتصاد ريعي يعتمد بشكل رئيسي على لإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق وفي السابق لم يصنف ضمن الدول التي بحاجة إلى التمويل الدولي من اجل تحقيق التنمية، وعن طريق الموازنة بين الإيرادات المتحققة من الإنفاق العام والصادرات النفطية يستطيع العراق تحقيق الاستدامة المالية لكن هناك ظروف التي مر بها خصوصا الحصار والحروب التي ما تزال تأثيراتها مستمرة مما اضطره إلى الاقتراض الخارجي من الدول والمؤسسات المالية كبيره العدد، [1]

وفي عام 1980 بداية الحرب العراقية-الإيرانية بدئت معها لاستنزاف احتياطيات من العملات الأجنبية في العراق أذا امتصت الحرب ما يعادل 75% من إيرادات النفط التي توفر من لإيرادات العامة للدولة بنحو 98% ، وخلال المدة 1980-1985 بلغت النفقات العسكرية بنحو 120 مليار دولار أي بنسبة تزيد على 245% من إجمالي الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة المتحققة والبالغة بنحو 48.5 مليار دولار وبعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية مباشرة تمت تغطية العجز عن طريق المنح والقروض التي قدمتها دول الخليج العربي ومنها الكويت والسعودية التي تقدر بأكثر من 40 مليار دولار فضلا عن السحب من احتياطي العملات الأجنبية المتراكمة والاقتراض من البنوك الغربية التي تقدر بأكثر من 80 مليار دولار . [2]

والتي استمرت 8سنوات وكان العراق قد خرج منها مثقل بالديون الخارجية نتيجة زيادة النفقات العسكرية بشكل خاص والنفقات العامة بشكل عام وهذا حدث مع انخفاض الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي أي انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة لتمويل العجز

[1]- احمد عمر الراوي ، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014 ، ط1،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر ،بغداد،2019، ص43

[2]- جريدة الصباح ، العدد853 ،6 حزيران ، 2006

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

في الموازنة العامة وهذا سبب لجوء الحكومة إلى الدين الخارجي التي تم امتصاص أعباءه من النقد الأجنبي الذي يأتي من صادراتها . [1]

وفي عام 1990 دخل العراق في حرب الخليج الأولى مما زاد الوضع سوء بسبب فرض الحصار الاقتصادي بموجب قرار مجلس الأمن الدولي واستمر بنحو13 عام وفي عام 1991 أضاف ديون أخرى نتيجة الحرب ومما أدى إلى تراكم الديون وأعباءها المالية بسبب تأثير نظام العقوبات اضطرت الحكومة التوقف عن تسديد الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها واستمر هذا الوضع للعراق حتى احتلاله في عام 2003 . [2]

مما نتج عنها ديون وتعويضات على العراق تحملها التي بلغت بنحو 300 مليار دولار وبموجب قرار مجلس لأمن الدولي(678) تم التسديد من العائدات النفطية نسبة 30% وبعد عام 2003\4\9 قد انخفضت هذه النسبة لتبلغ 5% ونجد أن هناك تفاوت في تقديرات المديونية الخارجية للعراق بسبب أتلاف الأصول ولأوليات التي تشير إلى ذلك وانهيار المؤسسات المالية للحكومة العراقية وبحلول عام 2003 تشير التقديرات بان المديونية الخارجية تبلغ بنحو 125 مليار دولار . [3]

ويمكن تقسيم ديون العراق إلى مجاميع كما يأتي : [4]

1- مجموعة دول نادي باريس

2- مجموعة دول خارج نادي باريس

3- مجموعة دول الخليج

4- مجموعة الدائنون التجاريون

5- مجموعة الديون المعلقة

---

[1]- ناهدة عزيز مجيد الخفاجي ،اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة 1980-2000 ، رسالة ماجستير ، كلية لادارة ولاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2005 ، ص82

[2]- اكرم عبد العزيز واخرون ، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية ولادارية ، المجلد 10 ،العدد34 ،2004 ، ص6

[3]- فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد27 ، 2011 ، ص39

[4]- خطاب سعد محيميد ، الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق 2003-2016 ، مجلة سر من راى ، جامعة سامراء ، المجلد14، العدد57، 2016، ص433

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

قدرت حصة دول نادي باريس التي بلغت بنحو 40 مليار دولار وقد قدرت المجموعة الثانية والثالثة بنحو 60 مليار دولار حيث 49 مليار دولار لحصة دول مجلس التعاون الخليجي وما تبقى إلى دول لغير مجلس التعاون الخليجي بلغت بنحو 16 مليار دولار للدول أوربا الشرقية وتركيا والصين إما المجموعتين الأخيرتين فقد قدرت بنحو 15 مليار دولار، وتعويضات الغزو الكويتي في عام 1990 فقد بلغت المديونية الخارجية للعراق التي بلغت 52 مليار دولار والتي وافقه عليها العراق وصادقت عليها الأمم المتحدة وقد سدد العراق منها لغاية 2003 بنحو 24 مليار دولار وما تبقى منها سوف يسدد ولغاية 2017 بلغ ما تم سداده بنحو 48 مليار دولار. [1]

وقد قدرت شركة أيكزوتيكس المتخصصة بالديون ديون العراق التي تمثل أصل الديون والفوائد عليها تتراوح مابين 103.4 و129.4 مليار دولار وفي عام 1990 بلغت الديون بنحو 41 مليار دولار هذه الأرقام مقدمة إلى الأمم المتحدة التي هي فقط يعترف بها العراق، [2]

وفي عام 2003 تم احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية ،ومن اجل تخفيض ديونها على العراق المستحقة التي شكلت عقبة أمام إنعاش لاقتصاد العراقي المنهار وأمام جهود الأعمار لهذا أخذت تتحمل المسؤولية أدارتها بممارسة الضغوط على الدول الدائنة ، وقد تم التوصل إلى اتفاق بعد جهد وضغوط وتعنت بعض الجهات خارج نادي باريس حصل الاتفاق مع نادي باريس في عام 2004 إلى تخفيض الديون المستحقة على العراق وهذه الدول يبلغ ديونها بنحو 51.6 مليار دولار التي يكون عددها 18 دولة وتم خفض الديون بنحو 80% . [3]

وتم تقسيم المساعدات الولايات المتحدة لتخفيض الدين الخارجي إلى عدة مراحل : [4]

المرحلة الأولى : وقع العراق اتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي في 29 أيلول عام 2004 تعرف هذه الاتفاقية بالمساعدات الطارئة لما بعد الصراع(EPCA) ،وتتخلص بنودها الرئيسة كما يأتي :

---

[1]- احمد معن الطبقلجي ، ديون العراق نظره عامة حول وضع الديون نشاتها ومستقبلها ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 ، ص13

[2]- اياد كاظم حسون، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة1985-2004 ، رسالة ماجستير ،كلية لادارة ولاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص67

[3]- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية السنوية في العراق للسنوات 2010-2014 ، ص50

[4]- همسه قصي عبد اللطيف ، علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام 2003 ، مركز دراسات النهرين ، جامعة النهرين ، بغداد ، ص13

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

أ- البدء في تقديم الدعم النقدي للعوائل الفقيرة .

ب- أدارة جيدة و أصلاح مالي للمصروفات .

ت- أصلاح سياسة الدعم الحكومي التي تمثل أسعار مشتقات النفطية والبطاقة التموينية .

ج- تقليل تدخل الدولة في أدارة المشاريع الاقتصادية وخصخصة ما أمكن منها وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

المرحلة الثانية : وقعت في عام 2005 اتفاقية التي عرفت ببرنامج الترتيبات المساندة أو التدبير الاحتياطي (SBA) وقد تم تخفيض 60% من الديون للبلدان الأعضاء في نادي باريس بما يعادل 42 مليار دولار وما تبقى من نسبة التخفيض المرتبطة بالمرحلة اللاحقة بنحو 20% .

المرحلة الثالثة : في هذه المرحلة أعلنت العديد من الدول الدائنة سوء كانت في نادي باريس أو خارجه كاسبانيا وفرنسا وسويسرا وروسيا وهولندا والدنمارك واليابان وايطاليا واستراليا وغيرها من الدول لتخفيض ديون العراق الخارجية بنحو 80% وهذه المرحلة تمتد لغاية عام 2008 وتتطلب استمرار العراق بتنفيذ متطلبات الصندوق أذ بعد توقيع الاتفاقية الثانية يفترض حصوله على قرض من الصندوق بمبلغ 5.6 مليار دولار . [1]

وقد بلغت حجم الديون للدول خارج نادي باريس بنحو 17.9 مليار دولار وهذه الدول البالغ عددها 26 دولة قبل التخفيض وبنحو 2.9 مليار دولار بعد التخفيض وتم عقد عدة مفاوضات مع تلك الدول ،وتم توقيع اتفاقيات ثنائية في أخر عام 2005 ويتم بموجب هذه الاتفاقيات شطب 80% من ديون العراق ويتم توضيحها كما يأتي : [2]

1- خلال عام 2006 شطب 40%

2- شطب 40% خلال عام 2007

3- من عام 2006 خلال ثلاث سنوات تسديد باقي الديون التي تبلغ 20% ،مما يعني تخلص العراق من أعباء تلك الديون وبواقع 7% سنويا.

---

[1]- علي دنيف حسن، الديون الخارجية تعيق عمل التنمية في العراق على المدى الطويل ، جريدة الصباح ، 2010 ، ص2-3 ، الرابط http://www.alsabaah.com

[2]-حامد عبيد حداد ، المديونية العراقية ، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد33 ، 2007 ، ص114

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

إما بالنسبة لديون الدول الخليج السعودية والكويت وقطر التي تتراوح مابين 30–40 مليار دولار ،على رغم من هذه القروض كانت بدون منح أو فوائد وقد طالبت بها ،عدا الأمارات التي قامت بإطفاء دينها بنسبة 100% .

إما الديون التجارية فقد بلغت بنحو 20 مليار دولار تم الاتفاق على شراء الديون بقيمة 10.25 سنت ادولار التي اقل من 35 مليون دولار والتخفيض بنحو 89.75% ، إما الديون التي أكثر من 35 مليون دولار فقد تم الاتفاق على التخفيض بنحو80% وهذا تم عن طريق إصدار السندات بنسبة لا تزيد عن 20% من أصل قيمة الدين. [1]

إما الديون المعلقة (الغير معالجة) الدول التي لم يتم معالجه ديونها التي تمثل الهند، تركيا، ليبيا، الأردن، الجزائر هذه الدول التي لم يتم تسوية ديونها عدا تسوية الديون التي بين العراق والجزائر التي تنازلت عنها الجزائر، [2]

وفي عام 2014 أحدثت الضربة التي تعرض لها العراق وهي الغزو تنظيم داعش الإرهابي وانهيار أسعار النفط كانت له أثار مدمرة على لاقتصاد العراقي، غير حدوث العجز في الموازنة الاتحادية نتيجة انخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات، واضطرت الحكومة أجراء استقطاعات كبيرة في لأنفاق لاستثماري لتلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الحرب ضد داعش، ولتمويل الأنفاق الحالي المتضخم (الأجور، نظام الرعاية الاجتماعية، ولإعانات) تم الجوء إلى الاقتراض ، وعام 2016 وفرت اتفاقية الاستعداد الائتماني لصندوق النقد الدولي أطارا للديون المتراكمة المستدامة بشرط الالتزام الحكومة بتشجيع التنمية في القطاع الخاص وتقليص الاعتماد على الحكومة . [3]

وأيضا تعرض العراق في نفس العام إلى أزمة مالية نتيجة ارتفاع النفقات التشغيلية وخروج ثلث مساحته عن سيطرة الحكومة لهذا لجاء إلى الاقتراض الخارجي لتغطية نفقات الحرب ولسد العجز في الموازنة المالية ، ونتيجة ذلك أصبح الدين الأجنبي حاليا ووفقا إلى الصندوق النقد

[1]- احمد عمر الراوي ، المصدر السابق نفسه ص49
[2]- نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010-2014 ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2016 ، ص15
[3]- احمد معن الطبقجلي ، المصدر السابق نفسه ، ص4-5

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الدولي بلغ بنحو 85.3 مليار دولار حيث يضم مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الطاقة وشراء الكهرباء والغاز من إيران .

حيث اليوم العراق مدين إلى الدول نادي باريس التي بلغت 9 مليار دولار وأيضا إلى دول الخليج التي بلغت بنحو 41 مليار دولار التي اقترضها النظام السياسي السابق (صدام حسين) ، وبلغت ديون العراق 55% من الناتج المحلي الإجمالي حيث اقتربت من مستوى الخط الأحمر .

وهناك نوعين من الديون الأول التي تمثل القروض الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة اليابان للتعاون الدولي "جايكا" وغيرها التي تذهب إلى المشاريع الاستثمارية وتطويرها ، إما النوع الثاني فيذهب إلى سد العجز في الموازنة المالية نتيجة زيادة الإنفاق العسكري لاسترجاع الأراضي من تنظيم الدولة خلال العامين 2015 و2016 ونتيجة انخفاض أسعار النفط لهذا لتجأت الحكومة إلى الاقتراض الخارجي لتامين تكاليف الحرب ومعاشات الموظفين أي سد العجز في الموازنة التشغيلية . [1]

أن نصف الديون الخارجية للعراق تولدت بعد عام 2004 نتيجة الأزمة المالية ولأمنية ، وفي شهر ايار 2016 عقدت تعهدات في بيان طوكيو التي قطعتها الدول السبعة الكبار للقروض الخارجية التي قدمتها للعراق لدعمه ضد لإرهاب في الحرب، وأيضا قدمت المؤسسات المالية الدولية التي تمثل بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأئتمانات للعراق التي بلغت بنحو 12 مليار دولار لحد يومنا هذا والتي تم صرفها على الموازنة التشغيلية بين عام 2015 وعام 2017 نصف القروض أو غالبيتها، وقد اتضح لنا أن تاريخ المديونية العراقية قد كانت ذات ارتباط وثيق في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي نتيجة الصراعات والحصارات ولازمات والفساد والحروب بلغت بنحو 90% ، وعلى هذا بقيت المشاريع الحكومية الاستثمارية التي بلغت الديون المخصصة لها بنحو 10% من إجمالي الديون الحكومية العراقية ، وبقيت الموارد النفط العراقي تعمل كرافعة لتسديد خدمة الديون الاستهلاكية الغير منتجة . [2]

الجدول رقم (1)

[1]- مهند حميد مهيدي ، المديونية الخارجية ، للمزيد الرابط http://www.uoanbar.edar.iq

[2]- د.مظهر محمد صالح ، اطلالة على تاريخ الديون العراق السيادية ، اوراق في السياسة المالية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،2019 ، ص 4-5

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

اجمالي الدين العام الخارجي في العراق (2004–2020)املیون دولار

السنوات	إجمالي الدين الخارجي
2004	58.408
2005	35.719
2006	22.060
2007	24.878
2008	26.782
2009	17.048
2010	16.873
2011	17.531
2012	16.161
2013	14.367
2014	15.667
2015	16.719
2016	12.824
2017	25.396
2018	26.191
2019	25.490
2020	23.600

المصدر : موقع وزارة المالية ،دائر الدين العام ،سنوات متعددة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يوضح لنا الجدول(1) أن العام الخارجي مرتفع جدا خلال السنوات الأولى نتيجة تراكم الديون وفوائدها ما قبل عام 2003 ، لكن خلال الفترة 2004–2009 اخذ هذا الدين بالانخفاض نتيجة رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وتحرره من القيود والعقوبات التي كانت مفروضة علية قبل عام 2003 ونتيجة إطفاء الديون بنحو 80% في تلك المدة بموجب اتفاقية نادي باريس، وإضافة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات التي بدورها أدت إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية وزيادة الإيرادات كل هذا أدى إلى قدرة الحكومة على تسديد الديون وفوائدها وانخفاض الدين الخارجي العراقي، لكن نلاحظ في عام 2010 ارتفع الدين الخارجي نتيجة زيادة الأنفاق الحكومي وزيادة لاقتراض لسد العجز الذي يحصل في الموازنة المالية وأيضا قروض تمويل وزارة الكهرباء ، إما خلال الفترة 2009–2016 انخفض الدين العام الخارجي نتيجة انخفاض القروض الجديدة وقروض أعادة الجدولة بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية مما أدى إلى قدرة الحكومة على تسديد الديون الخارجية وفوائدها، إما الفترة 2017–2020 نلاحظ ارتفاع الدين نتيجة زيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب مع الإرهاب من ناحية وانخفاض العوائد المالية للصادرات النفطية التي تعد السلعة الرئيسية التي يعتمد عليها العراق من ناحية أخرى، فضلا عن النفقات الكبيرة المترتبة على تدمير الممتلكات والبنى التحتية للمناطق المحررة الأمر الذي أدى إلى الاختلالات داخلية وخارجية وعجز كبير في الموازنة العامة .

المبحث الثالث : سبل المعالجة للدين الخارجي في العراق 2004–2020

ان السياسة المالية لها دور مهم في تأثير على النشاط الاقتصادي في العراق من خلال إدارة الدين العام أو الإنفاق العام والتي بدورها تؤثر في الكتلة النقدية من خلال أسعار الفائدة (سياسة مالية توسعية، سياسة مالية انكماشية) . [1]

وأن العراق كبلد يعتمد على النفط بشكل رئيسي لذا يلزم علية واقع النفطي ان يتبع الخطوات التي تحقق الاستدامة المالية في البلد والتي تفك الارتباط بين تقلبات أسعار النفط الخام وعناصر الموازنة العامة وكالاتي : [2]

[1]- ابتهال احمد عبد عون الشمري ، المصدر سبق ذكره ،ص104

[2]-احمد عمر الراوي ، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من اثار الدين العام ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ولادارية ، المجلد 11، العدد27 ، 2019 ،ص4

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

1- لغرض تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق يلزم إتباع استخدام القواعد المالية من خلال النماذج الاقتصادية المطورة والتي تكون معتمدة وفق خصائص الاقتصادية القائمة في العراق مثل منهج الرصيد الهيكلي وقاعدة التوازن العام العشوائي وفرضية الدخل الدائم .

2- ومن حيث صيغة الوضع الاقتصادي وحجم الاحتياطيات النفطية ونظم أسعار الصرف في العراق يتم أعداد السياسات المالية .

3- ومن اجل التوافق بين تحقيق العدالة بين الأجيال وبين الاستدامة المالية طويلة الأجل يجب استهداف العجز الذي يحدث في الأداء المالي لأنه يعزل قرارات الإنفاق عن الصدمات المستمرة في عائدات النفط .

4- لتمويل احتياجات الحكومة الطارئة وإصدار السندات ذات اجل قصير ومتوسط وبتكاليف قليلة يجب تفعيل دور الأسواق المالية .

5- التنسيق بين الوزارة المالية وسياسات الحكومة وسياسات البنك المركزي من اجل تحقيق الاستدامة المالية .

6- تفعيل برامج الإصلاح الضريبي وتعزيز كفاءة سياسات الإنفاق العام وتعبئة الإيرادات المحلية .

7- وضع أطار مالي جديد من اجل تفادي الصدمات التي تحدث في أسعار النفط والحفاظ على مستويات الإنفاق الحكومي .

وأن العراق يقوم بتغطية النفقات العامة بعائدات النفط لأنه يعتمد على النفط بشكل كبير ويعتبر العراق الدولة الوحيدة التي لا تمتلك صندوق لاستقرار العائدات النفطية ضمن أوبك، لهذا يتوجب علية أن يؤسس صندوق لاستقرار العائدات النفطية يوظف فيه جزء من هذه العائدات التي سوف يستفاد منها في المستقبل في حال حدوث انخفاض في أسعار النفط وانخفاض العائدات النفطية وهذا سوف يجعل الحكومة تبتعد عن الاقتراض.

وأيضا قيام الحكومة بترشيد الموازنة العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام وللجوء إلى الخصخصة وتعزيز الإنتاج المحلي وتوفير الموارد المالية للازمة لتسديد أقساط خدمة الدين . [1]

[1]-شيماء عادل فاضل واخرون ، تحديات المديونية الخارجية في العراق بعد عام 2003 ،مجلة التنمية ولاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 6، العدد1 ، 2021 ، ص63

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

السيطرة على العجز الحكومي وتحقيق الاستدامة وتقيم الانضباط المالي هناك عدد من القواعد الانضباط المالي منها : [1]

1- قاعدة الإيرادات : تعزيز تحصيل الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتجنب لإفراط في العبء الضريبي ووضع حدود عليا للإيرادات العامة .

2- قاعدة الذهبية : من خلال هذه القاعدة سوف يتم توجيه الدين العام نحو الإنفاق الاستثماري لأنه يخلق أصول جديدة عكس الإنفاق الجاري وهذا سوف يستفاد منه الأجيال المستقبلية ويمكنهم من تحمل تكاليف تسديد الدين وايضا يخلق توزيع الأعباء بين الأجيال .

3- قاعدة الأنفاق : في هذه القاعدة يتم وضع حدود للأنفاق العام بحدود لإيرادات العامة ووضع مدة زمنية تتراوح بين (3-5) سنوات التي تستخدم كأداة لتضيق الدين العام وسوف نحقق الانضباط المالي اذا قمنا بالالتزام بهذه القواعد .

4- قاعدة الدين : ان نسبة الدين العام إلى الناتج تختلف باختلاف المؤسسات ثم لا يمكن تحديد نسبة مثالية للدين إلى الناتج وهذه القاعدة وضعت حد امن الأجمالي الدين العام الذي يمكن ان تتحمله بدون حدوث أثار سلبية على النمو ولاستقرار .

5- قاعدة توازن الموازنة : ان عجز الموازنة سوف يؤثر على النمو الاقتصادي وتخفيض الاستهلاك ولاستثمار وان هذه القاعدة تضع حدود امن لعجز الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3% واذا ارتفعت هذه النسبة سوف يؤدي الى تحمل الديون وأعبائها مما يتطلب ترشيد الأنفاق ولإيرادات العامة .

وان توجيهات صندوق النقد الدولي هي القيام ببعض أولويات للسياسات من اجل معالجة الدين العام :

1- قيام العراق بإعداد تقارير شفافة وشاملة عن الدين العام والسعي إلى تعزيز وتطوير الجهات المعنية بهذا العمل .

2- من اجل تسوية أزمات الديون في أي وقت العمل على تشجيع التعاون بين الدائنين الرسمين ولاعادة هيكلية الدين التي يشارك بها الدائنون غير تقليدين .

[1]- محمد شهاب احمد ،القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة 2004-2016 ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد62 ،ص108 ، دون ذكر سنة

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

3- العمل على وضع خطط دقيقة للانفاق العام والعجز الذي يحدث في الميزانية العامة وسعي الى بذل جهود اكبر لتأكيد من ان الاقتراض يحقق الاستدامة المالية من اجل بقاء الدين العام على مسار يمكن تحمله ،وأيضا قيام المقترضين بتقييم اثر القروض الجديدة قبل القيام بالاقتراض ومدى تحملهم لهذه القروض وسعي لمعرفة العائدات التي يمكن ان تحقق من خلال القيام بمشاريع جديدة من خلال لاقتراض ومدى قدرتها على السداد هذه القروض .

كل هذا سوف يؤدي الى حماية المقترض والمقرض من الدخول في اتفاقيات تسبب لهم المصاعب المالية في المستقبل . [1]

ان إصلاحات الصندوق النقد الدولي في جانب السياسة المالية هي خفض العجز المالي من خلال اعتماد على التغيرات في النظام الضرائب وزيادتها وتقيد وخفض النفقات مشاريع القطاع العام وعدم الدخول الحكومة في المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وتخفيض النفقات الاجتماعية وإعادة النظر بها (رواتب التقاعد ،الرعاية الاجتماعية) فضلا عن ذلك رفع معدل الضرائب في الأجل القصير .

ومن تعاليم صندوق النقد الدولي ان تسعى الحكومة الى ادارة عائدات النفط وتقوية المؤسسات الحكومة وترشيد الأنفاق الحكومي ولأجل تنويع مصادر الدخل على الحكومة القيام بعرض الضرائب الغير النفطية وسعي الحكومة الى تحقيق تكافوء وتعاون بين المصارف المملوكة للحكومة وتعزيز وفسح مجال امام القطاع الخاص .

وان العراق يجب ان يكون تحت مظلة صندوق النقد الدولي من اجل تجنب ومواجهتا لازمات التي يتعرض لها بشكل مستمر ويوفر الصندوق النقد الدولي الرقابة الدولية لاداء الحكومة ويصحح مسار الفساد والمحسوبية التي انتشرت بشكل كبير في العراق وحل المشاكل التي يتعرض لها العراق والسعي إلى لإصلاح الاقتصادي في جميع قطاعاته من اجل النهوض بحال لاقتصاد وعدم للجوء الى الدين عند عجز الموازنة العامة في العراق . [2]

[1]- صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/Arabic

[2]-عماد ابراهيم واخرون ، دور صندوق النقد الدولي في ادارة الديون العراقية ، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية –بغداد ، المجلد 2، العدد642 ، 2018 ، ص123

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وبحسب صندوق النقد الدولي ان ترشيد الأنفاق العام هو الحل الأمثل وبديل لتخفيض الإيرادات العامة من الضرائب لتحقيق الاستدامة المالية لان خفض الإيرادات يؤدي إلى أثار سلبية لكن ترشيد الأنفاق العام عكس هذا من خلال زيادة سن التقاعد إلى 76 سنة ترشيد الأنفاق الرواتب ولأجور . [1]

وتطلب السياسة النقدية دور فعال في تقليل مخاطر الدين العام من خلال تحفيز الطلب الكلي من خلال أتباع حزمة من السياسات التي تساعد على تقليل مخاطر الدين العام وضمان استدامة وقد بين الصندوق النقد الدولي يجب على الدول العربية ضمان استدامة الدين العام الذي يكون ارتفاعه بسبب اختلالات في مستوى السوق وتقلبات في تدفقات رؤوس الاموال الى خارج وتقلبات في قيمة العملة المحلية .

والتي تكون هذه الاحزمة المتمثلة ب:

1- تشجيع دور القطاع الخاص في تمويل بعض بنود الانفاق العام الذي قد يخفف الضغط على العجز الكلي في الموازنة العامة والذي بدوره يؤدي الى زيادة قدرة الحكومة على خدمة الدين او تقليل للجوء اليه في سد عجز الموازنة .

2- عند زيادة مستويات قدرة الحكومة على التمويل الدين العام وتخفيض مخاطره من خلال العمل على زيادة مستويات تطور وعمق الاسواق المالية .

3-هناك استراتيجيات على الحكومة تبنيها متوسطة المدى لادارة الدين العام الذي بدوره يؤدي الى تقليل مخاطر الدين العام ويجب ان تكون هذه الاستراتيجيات ملائمة للتطورات والصدمات لاقتصادية المفاجئة .

4- العمل على تقوية النظم التنظيمية والإدارية والقانونية من خلال إتباع أفضل الممارسات على صعيد حوكمة إدارة الدين العام وأيضا اختيار الطرق المناسبة والفعالة لأدارته .

5- لجعل الاقتصاد الكلي أكثر مرونة وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية من خلال تكثيف وتيرة برامج الإصلاح الهيكلي للمالية العامة . [2]

---

[1]-علي خالد عبد الله ، تحليل مؤشرات لاستدامة المالية في العراق للمدة 2003-2017 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ولادارية ، جامعة واسط ، المجلد 1 ، العدد 35 ، 2020 ، ص167

[2]-وليد طلحة ، مخاطر الدين العام في ظل ازمة فيروس كورونا المستجد ، موجز السياسات ، صندوق النقد العربي ، العدد14 ،2020 ، ص11

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الاستنتاجات

1- عدم قيام الحكومة العراقية بالإجراءات والسياسات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وخفض الدين العام وتحقيق استدامته بشكل خاص .

2- عدم وجود تعاون الاقتصادي بين القطاع العام والقطاع الخاص واعتماد على القطاع العام بشكل كبير في الأنفاق العام .

3- عدم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد العراقي وعدم قدرة البنك المركزي العراقي في تحقيق هذا التنسيق بين السياستين .

التوصيات

1- أنشاء صندوق للعراق لتوفير الأموال والإيرادات له وقدرته على تحمل الصدمات التي يتعرض لها نتيجة اقتصاده الريعي ،والعمل على الرقابة وإرجاع الأموال المهربة من العراق التي تساهم في رفع وزيادة الإيرادات العامة للحكومة العراقية .

2- تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص وتشجيع دور قطاع الخاص مع دور الحكومة بالأشراف عليه وحمايته .

3- اهتمام بإدارة الدين العام عن طريق السياسات التي تتحكم فيه وإيجاد قانون تشريعي يحدد إليه إدارة الدين العام وتوجيه نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق الاستقرار والنمو في الاقتصاد العراقي .

المصادر

1-محمد حسن القاضي، الادارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014.

2-حمزة الطايبي ، اثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، رسالة ماجستير ، علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2008 .

3-عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي مدخل حديث ، ط1 ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2012.

4-اكبر عمر محي الدين الجباري ،مشكلة التمويل الخارجي للدول النامية ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2009 .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

5-منال جابر مرسي محمد ، اثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية ، مجلة كلية السياسة ولاقتصاد ، كلية التجارة ،جامعة سوهاج ،العدد8 ، 2020 .

6-حنان شاهين حسين الزوبعي، فاعلية السياسة المالية في معالجة المديونية الخارجية في دول عربية مختارة في ظل المتغيرات المعاصرة للمدة(1990-2006)، رسالة ماجستير، كلية الادارة ولاقتصاد ، جامعة الانبار ، 2009.

7- احمد عمر الراوي ، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014 ، ط1،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر ،بغداد،2019.

8 -جريدة الصباح ، العدد853 ،6 حزيران ، 2006

9-ناهدة عزيز مجيد الخفاجي ،اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة 1980-2000 ، رسالة ماجستير ، كلية لادارة ولاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2005 .

10-اكرم عبد العزيز واخرون ، المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية ولادارية ، المجلد 10 ،العدد34 ،2004 .

11-فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد27 ، 2011 .

12-خطاب سعد محيميد ، الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق 2003-2016 ، مجلة سر من راى ، جامعة سامراء ، المجلد14، العدد57، 2016.

13- احمد معن الطبقلجي ، ديون العراق نظره عامة حول وضع الديون نشاتها ومستقبلها ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2018 .

14- اياد كاظم حسون، مشكلة المديونية الخارجية لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة1985-2004 ، رسالة ماجستير ،كلية لادارة ولاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007

15- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية السنوية في العراق للسنوات 2010-2014 .

16-همسه قصي عبد اللطيف ، علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام 2003 ، مركز دراسات النهرين ، جامعة النهرين ، بغداد

17-حامد عبيد حداد ، المديونية العراقية ، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد33 ،2007

18- نور شدهان عداي ، تحليل مسارات الدين العام للمدة 2010-2014 ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ، 2016

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

19-د.مظهر محمد صالح ، اطلالة على تاريخ الديون العراق السيادية ، اوراق في السياسة المالية ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،2019

20-احمد عمر الراوي ، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من اثار الدين العام ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ولادارية ، المجلد 11، العدد27 ، 2019

21-شيماء عادل فاضل واخرون ، تحديات المديونية الخارجية في العراق بعد عام 2003 ،مجلة التنمية ولاستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 6، العدد1 ، 2021

22-محمد شهاب احمد ،القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة 2004-2016 ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد62 ،ص108 ، دون ذكر سنة

23-عماد ابراهيم واخرون ، دور صندوق النقد الدولي في ادارة الديون العراقية ، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية –بغداد ، المجلد 2، العدد642 ، 2018

24-علي خالد عبد الله ، تحليل مؤشرات لاستدامة المالية في العراق للمدة 2003-2017 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ولادارية ، جامعة واسط ، المجلد 1 ، العدد 35 ، 2020

25-وليد طلحة ، مخاطر الدين العام في ظل ازمة فيروس كورونا المستجد ، موجز السياسات ، صندوق النقد العربي ، العدد14 ،2020

26-علي دنيف حسن، الديون الخارجية تعيق عمل التنمية في العراق على المدى الطويل ، جريدة الصباح ، 2010 ، ص2-3 ، الرابط http://www.alsabaah.com

27-مهند حميد مهيدي ، المديونية الخارجية ، للمزيد الرابط http://www.uoanbar.edar.iq

28-صندوق النقد الدولي http://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2020/Arabic